

الوثيقة 2017/3 C- الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021

وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019

مذكرة المعلومات رقم 2 - أبريل/نيسان 2017

مجالات إلغاء التركيز البرامجي

أولاً- سياق السياسات

1- بحث المدير العام، في سياق إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019، في التحديات والتطورات المشار إليها في استعراض الإطار الاستراتيجي والتوجيهات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) واللجان الفنية ولجنتي البرنامج والمالية والمجلس في ما يتعلق بمجالات العمل ذات الأولوية. وقد اتضح في هذا السياق وجود طلب متزايد لتأدية الخدمات الفنية للمنظمة بغية تحقيق النتائج المنشودة خاصة في ما يتعلق بدعم البلدان لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة في ظل القيود المفروضة على الموارد.

2- وعليه، تمحورت بلورة برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 حول مبادئ رئيسية أربعة.

(أ) المحافظة على ميزانية إسمية ثابتة من دون تغيير في مستوى الاشتراكات المقررة وفي الاعتمادات الصافية في الميزانية مقارنة بالفترة 2016-2017، وذلك من خلال استيعاب الزيادات في التكاليف وإعادة استثمار الوفورات في مجالات العمل ذات الأولوية مع الإقرار بالضغط المتصل بالميزانية على الأعضاء في الأوقات المتقلبة.

(ب) تحديد مجالات الأولوية وإلغاء الأولوية البراجمية وإعادة تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية وتسهيل الضوء على المجالات الأخرى ذات الأولوية التي ستساعد فيها المساهمات الطوعية المنظمة على تلبية الطلب على خدماتها الفنية.

(ج) زيادة نصيب برنامج التعاون التقني إلى نسبة 14 في المائة من الاعتمادات الصافية في الميزانية بناء على قرار المؤتمر رقم 89/9 وتوصية المؤتمر في دورته التاسعة والثلاثين.

(د) استخدام ترتيبات إدارة البرامج المعمول بها حالياً للإسراع في تحقيق نتائج فعالة وقابلة للتحقق، خاصة على المستوى القطري.

3- وطلبت لجنتا البرنامج والمالية إلى الأمانة، لدى دراسة برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 في الدورتين اللتين عقدتهما خلال الفترة من 27 إلى 31 مارس/آذار 2017، إعطاء مزيد من المعلومات عن مجالات إلغاء التركيز البرامجي إلى الدورة السادسة والخمسين بعد المائة للمجلس¹. وتتضمن هذه المذكرة معلومات عن عملية تحديد

¹ الفقرة 20(هـ) في الوثيقة CL 156/3 والفقرة 4(ز) في الوثيقة CL 156/4.



مجالات إلغاء التركيز البراجمي وتفصيل إضافية عن مجالات إلغاء التركيز المشار إليها في الفقرات من 59 إلى 63 من الوثيقة C 2017/3 عن برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019.

ثانياً- عملية تحديد مجالات إلغاء التركيز

4- خلال سنة 2016، قام مجلس رصد برامج المنظمة، برئاسة المدير العام وعضوية نواب المدير العام والمديرين العاملين المساعدين في المقار كافة، وقادة البرامج الاستراتيجية، بتوجيه ودراسة عملية إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019. وفي إطار هذه العملية، طُلب إلى مديري الشعب الفنية من خلال رؤساء إدارات كلٍّ منهم، تحديد مجالات إلغاء التركيز البراجمي خلال الفترة 2018-2019 مع مراعاة متطلبات البرامج الاستراتيجية على النحو المبين في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وآراء الأجهزة الرئاسية. وقد جرى تحديد مجالات إلغاء التركيز بالاستناد إلى ثلاث مجموعات رئيسية من المعايير كالتالي:

(أ) انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات الفنية لدى تنفيذ البرامج الاستراتيجية والأنشطة الفنية للمنظمة، بما في ذلك المنتجات والخدمات التي استُكملت، بما يمكن بالتالي من تحديد العمل الذي بالإمكان إعادة توجيهه أو وقفه؛

(ب) تبسيط العمل بين الشعب الفنية في حالات التداخل أو الازدواجية؛

(ج) الاستعانة بقدر أكبر بالشراكات الاستراتيجية مع الهيئات الموجودة في موقع أفضل للاضطلاع ببعض أنواع العمل.

5- وقام قادة البرامج الاستراتيجية باستعراض المجالات المقترحة لإلغاء التركيز البراجمي من أجل إدراجها ضمن برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 وأقرّها من ثمّ فريق الإدارة التنفيذية والرصد.²

ثالثاً- مجالات إلغاء التركيز

6- يتناول هذا القسم مجالات إلغاء التركيز المدرجة في الفقرات من 59 إلى 63 من برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 مفصّلة بحسب القطاعات الفنية (أي الإدارات الفنية) مع الإشارة إلى المعايير المعتمدة في كل حالة من الحالات لإلغاء التركيز: مجالات العمل التي سيعاد توجيهها أو وقفها نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات الفنية أو استكمالها؛ و/أو تبسيط العمل بين الشعب الفنية للحد من الازدواجية؛ و/أو الاستعانة بقدر أكبر بالشراكات الاستراتيجية.

² فريق الإدارة التنفيذية والرصد: المدير العام (رئيساً)، نواب المدير العام، المدير العام المساعد (التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، مدير (الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد)، ومدير الديوان.

الفقرة 59 من برنامج العمل والميزانية - إدارة الزراعة وحماية المستهلك

(أ) التكنولوجيا البيولوجية للتناسل الحيواني: **سيجري تبسيطها**

لم يعد عمل شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان في مجال تكنولوجيا التناسل الحيواني لازماً بعد اليوم على اعتبار أنه عمل تضطلع به بالكامل الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة. وتتلقى شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان طلبات لإعداد ودعم مشاريع تركز على خدمات التلقيح الاصطناعي ونقل الأجنة على المستوى القطري. ولدى الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة موظفون يعملون في مجال الخبرة هذا وهي بصدد تنفيذ عدد من المشاريع ذات الصلة وتنشط في تقديم الدعم الميداني للبلدان. ومع أنّ شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان ستلغي التركيز عن العمل في مجال التناسل الحيواني باستخدام التكنولوجيا البيولوجية، ستواصل الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية باستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة تقديم الدعم الفني في هذا المجال من خلال صندوق مشاريع التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

(ب) مجلة الموارد الوراثية الحيوانية: **سيوقف العمل بها:**

ستتوقف المنظمة عن إصدار مجلة الموارد الوراثية الحيوانية بما أن إصدارات أخرى تلي نفس الحاجة. وتعلق المقالات المنشورة في مجلة الموارد الوراثية الحيوانية بالمجلات التالية من إدارة الموارد الوراثية الحيوانية: التوصيف النمطي الظاهري والجزئي؛ وعمليات المسح والرصد؛ والتطوير (التحسين الوراثي)؛ والاستخدام المستدام؛ والصون؛ وبناء قدرات المجتمعات المحلية التي تربي الماشية؛ والسياسات والمؤسسات. وتتناول مجموعة واسعة من المجالات العلمية التي تنشر مقالات في مجال علم الوراثة الحيوانية والإنتاج الحيواني المجالات المواضيعية الأنفة الذكر، ومنها على سبيل المثال: مجلة العلوم الحيوانية (Journal of Animal Science) (<http://www.animalsciencepublications.org/publications/jas>)؛ ومجلة Animal التي تُعنى بالحيوانات (<http://www.cambridge.org/core/journals/animal>) وهي كناية عن دمج بين ثلاث مجلات علمية (علوم الحيوان؛ البحوث الحيوانية؛ تكاثر الحيوانات وتغذيتها وتنميتها)؛ ومجلة العلوم الحيوانية في آسيا وأستراليا (Asian-Australasian Journal of Animal Science) (<http://www.ajas.info>)؛ ومجلة البحوث الحيوانية التطبيقية (Journal of Applied Animal Research) (<http://www.tandfonline.com/loi/taar20>)؛ ومجلة علوم الثروة الحيوانية (Livestock Science) (<http://www.journals.elsevier.com/livestock-science>)؛ ومجلة الحدود في علم الوراثة (Frontiers in Genetics) (<http://journal.frontiersin.org/journal/genetics>).

(ج) برنامج مكافحة التريبانوزوما الأفريقية: **سيجري تبسيطه**

سيتم نقل العمل على برنامج مكافحة التريبانوزوما في أفريقيا من شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا - الذي يملك القدرات لذلك - على أن تحافظ الشعبة على علاقتها مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة حسب المقتضى. وستواصل الشعبة المشتركة دعم البرنامج من خلال تطبيق تقنيات الحشرة العقيمة لمكافحة ذبابة التسي تسي والمشاركة في أنشطة مشتركة مع شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان على غرار تطوير أسلوب مكافحة

التدريبية لداء المثقبيات الأفريقي وأطلس ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات الأفريقي على المستوى الوطني من خلال مشاريع التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الميدان.

(د) الحوارات العالمية والإقليمية عن البقول: سيعاد توجيهها

سيعاد توجيه العمل في مجال البقول إلى العمل على المستوى القطري المدرج في البرامج الاستراتيجية. وكانت شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات قدمت في الفترة 2015-2016 مساهمات فنية وافية لمجموعة واسعة من الأنشطة دعماً للسنة الدولية للبقول بما في ذلك إعداد المطبوعات ومواد التوعية والمشاركة في الاجتماعات وفرق المهام الإقليمية والعالمية وما شابه. وسيكون هناك تركيز أكبر خلال الفترة 2018-2019 على دعم العمل على المستويين القطري والإقليمي لدمج البقول والحبوب البقولية في نظم الإنتاج المستدام للمحاصيل مما يساهم في: تفعيل استخدام المدخلات كالأسمدة وتحسين سلامة التربة وتعزيز التنوع الزراعي البيولوجي وتغذية المزارعين وسبل عيشهم.

(هـ) إتلاف المخزونات القديمة الطراز من مبيدات الآفات: سيعاد توجيهه وبناء شراكات استراتيجية

سيعاد توجيه العمل في مجال المخزونات القديمة الطراز من مبيدات الآفات لكي يركز على إدارة مخزونات مبيدات الآفات. وقد أدت المنظمة دوراً رائداً في التوعية على مستوى العالم بالتهديدات الناجمة عن ترسبات مبيدات الآفات من الطراز القديم وفي بلورة عملية تحديد تلك المبيدات وإتلافها. وتمثلت إحدى النتائج في أنه بات هناك الآن عدد من الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص أصبحوا في موقع أفضل لتأدية تلك الخدمات. وستركز المنظمة على ميزتها المقارنة وعلى عملها في مجال الأنشطة المسبقة مع الحكومات الأعضاء والشركاء لتفعيل الإدارة الفعالة لمبيدات الآفات على امتداد دورة حياتها لتجنب تراكم الترسبات. وسوف يشمل هذا إدارة مبيدات الآفات المتاحة في إطار مشاريع مكافحة الجراد.

(و) دعم البرامج وقواعد البيانات الموجهة لسلع أساسية بعينها: سيجري تبسيطها

سيتم تدريجياً استحداث شبكات وقواعد بيانات لسلع أساسية منفردة، فضلاً عن دعم نظم زراعة محاصيل منفردة، وذلك بما يتماشى على نحو أفضل مع مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة. وقد جرى مع الوقت تطوير مجموعة من الشبكات وقواعد البيانات الموجهة لسلع أساسية منفردة بواسطة برامج ومشاريع متنوعة. ويجري العمل تدريجياً على استحداث هذه البرامج وقواعد البيانات تلبية للاحتياجات المتغيرة للبلدان وفي ضوء التقدم الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات. وسيحد توحيدها من الازدواجية في الجهود وسيزيد جودة المعلومات المتاحة للبلدان واتساقها بشكل عام.

(ز) أساليب ونهج الإرشاد المحددة: سيعاد توجيهها

سيعاد توجيه العمل على أساليب ونهج إرشاد محددة لمعالجة المسائل على المستوى المؤسسي المتصلة بخدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية في إطار تعزيز نظم الابتكار الزراعي. وعلى وجه التحديد، بالاستناد إلى جهود منظمة الأغذية والزراعة ومنظمات أخرى على مرّ سنين عديدة، بات هناك قبول واسع النطاق لنهج المدارس الحقلية للمزارعين وجرى إضفاء طابع مؤسسي عليها في إطار خدمات الإرشاد الريفي، مما يتيح فرصة لإعادة توجيه عمل المنظمة الخاص بأسلوب الإرشاد بحيث يركز على هدف أشمل هو إصلاح الخدمات الاستشارية الريفية.

(ح) ممارسات النظافة الجيدة في إنتاج/تجهيز الأغذية: سيعاد توجيهها

سيعاد توجيه العمل على ممارسات النظافة الجيدة في إنتاج/تجهيز الأغذية بحيث يركز على التوجيهات بشأن إدارة المخاطر على سلامة الأغذية في قطاعات محددة. والتدريب العام في نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة/ممارسات الإدارة الجيدة محدود نظراً إلى وجود العديد من مقدمي الخدمات الذين يوفرون هذا النوع من التدريب العام الذي ليس للمنظمة فيه أي ميزة مقارنة. لكن للمنظمة ميزة مقارنة في وضع توجيهات محددة بشأن إدارة المخاطر المتصلة بسلامة الأغذية في القطاعات التي تتمتع فيها المنظمة بقوة فنية (أي مصائد الأسماك وسلاسل الثروة الحيوانية) وفي سياق تعزيز الإشراف التنظيمي على إنتاج الأغذية، وهو أمر سيستمر عند الطلب. وتُعنى المنظمة أيضاً بمسائل إدارة النظافة المرتبطة بشكل وثيق بتفسير نصوص الدستور الغذائي وتكييفها.

الفقرة 60 من برنامج العمل والميزانية - إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأرض والمياه

(أ) البنى التحتية للمياه: سيعاد توجيهها

سوف يلغى التركيز عن العمل على نظم الري في أعلى السلسلة والبنى الكبرى لتجميع المياه والاحتفاظ بها ونقلها على غرار السدود. وهناك وكالات وهيئات أخرى تتمتع بميزة مقارنة أكبر بالنسبة إلى البنى التحتية للمياه. وستواصل المنظمة دعم البلدان في الأعمال المنجزة عند أسفل السلسلة، بما في ذلك البنى الصغيرة لتجميع المياه من خلال الإدارة المستدامة للتربة ومرافق التخزين داخل المزرعة، وذلك من أجل المساعدة في جعل الزراعة أكثر إنتاجية ومساعدة المزارعين، لا سيما أصحاب الحيازات الصغيرة منهم، عبر النهوض بسبل عيشهم وقدرتهم على الصمود.

وستحتفظ شعبة الأراضي والمياه بخبرتها وتوفر الدعم للبلدان في مجالات مختلفة من إدارة الموارد المائية والمياه المستخدمة في الزراعة بغية تأمين المياه للأغذية والتغذية والمحافظة على قاعدة الموارد الطبيعية. ويشمل أسفل السلسلة مسألة الإنتاج حيث تتاح المياه للقطاعات الزراعية، بما في ذلك إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية، مع إيلاء العناية أيضاً للموارد المائية في سياقات الغابات والتربة والأراضي والنظم الإيكولوجية.

وتبعاً لهذا النهج، ترد الخبرات التالية والأعمال المتصلة بها ضمن حافظة عمل المنظمة في مجال الأراضي والمياه: كفاءة استخدام المياه وإنتاجيتها؛ والحاسبة والدقيق في مجال المياه؛ وتحديث الري؛ ومتطلبات المحاصيل من المياه؛ وإدارة المياه الجوفية والإشراف عليها؛ ومحور الطاقة المشتركة بين المياه والأغذية (بما في ذلك حافظة الري على الطاقة الشمسية)؛ وجودة المياه؛ واستخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها في الزراعة؛ والتعامل مع ندرة المياه والجفاف؛ وإدارة المياه على مستوى الأحواض والمحافظة عليها؛ وجمع المياه؛ والإدارة المستدامة للتربة والأراضي.

الفقرة 61 من برنامج العمل والميزانية - إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(أ) الأساليب والخطوط التوجيهية ووضع النماذج التحليلية: سيعاد توجيهها

سيتم الحد من العمل المتعلق بوضع الأساليب والخطوط التوجيهية ووضع النماذج التحليلية لتكون أساساً للتقييم الاقتصادي وإطار السياسات المتعلقة بالزراعة الذكية مناخياً وتحليل السياسات الزراعية والغذائية (رصد وتحليل السياسات الغذائية والزراعية) وقياس وتحليل مؤشر القدرة على الصمود، وسيعاد توجيهه ليركز على الدعم القطري في تلك المجالات. وبلغت الخطوط التوجيهية العالمية للزراعة الذكية مناخياً مرحلة متقدمة بما فيه الكفاية وسوف ينتقل محط التركيز نحو تشغيلها ومواءمتها مع سياقات محددة كجزء من الدعم المقدم في مجال السياسات على المستوى القطري. وستستند عمليات التنقيح المستقبلية للخطوط التوجيهية العالمية على الخبرات القطرية. كما سيتم السعي إلى دمج الخطوط التوجيهية هذه مع أعمال أخرى متعلقة بالدعم في مجال السياسات (رصد وتحليل السياسات الغذائية والزراعية/ EXACT) من خلال تطبيقها على المستوى القطري.

(ب) وسيعاد توجيه العمل المتصل بوضع مناهج تعليمية للتربية التغذوية وبعض الأعمال الخاصة بتربية الأغذية، ووضع مؤشر للحد الأدنى من التنوع الغذائي، وتطوير مفهوم إنتاجية المغذيات، كما ستتوقف عملية إعداد الإرشادات الفنية المفصلة دعماً لتطوير الصناعة الزراعية.

وتشير المناهج التعليمية إلى الأساليب والمواد التي يتفاعل معها التلاميذ من أجل تحقيق المخرجات التعليمية التي تم تحديدها. وفي السنوات القليلة الماضية، قامت المنظمة بوضع مواد تعليمية تغذوية للأطفال في المدارس الابتدائية والثانوية. واستناداً إلى المواد التعليمية الموضوعة، ينتقل تركيز المنظمة في مجال التربية التغذوية نحو ضمان تطبيق المواد التعليمية هذه الخاصة بالتغذية في البلدان. ويستلزم ذلك ما يلي:

- دعم البلدان، بحسب الطلب، لدمج التربية التغذوية والغذائية في مناهجهم الدراسية الوطنية من خلال تنمية القدرات ووضع الخطوط التوجيهية ذات الصلة.
- ووضع نهج مبتكرة لتنمية القدرات من أجل تدريب المهنيين الحاليين والمستقبليين في مجال التخطيط للتربية التغذوية والغذائية وتنفيذها (مثل التثقيف من أجل التغذية الفعالة في المجال العملي/ التربية التغذوية في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية) لتحسين تنفيذ البرامج والسياسات والارتقاء بفعاليتها.
- تحسين اتباع هذه النهج لتنمية القدرات وتنفيذها إلى جانب دعم دمج المهنيين المدربين في الأنشطة والمناصب التي تحتاج إلى مهاراتهم المكتسبة حديثاً.

وتواصل المنظمة بالتالي عملها في مجال التربية التغذوية غير أنها تنقل محط تركيزها في هذا المجال لتحقيق أثر على المستوى القطري. ومع نقل محط التركيز بهذا الشكل، يتم استخدام الموارد لبناء القدرات على المستوى القطري. وتعتبر المنظمة التربية التغذوية جزءاً مهماً من نهج متكامل للتدخلات الخاصة بالتغذية والأغذية في المدارس.

وبالنسبة إلى تركيبة الأغذية، سيتم إلغاء التركيز عن الدعم المباشر المقدم إلى البلدان من أجل تحديث البيانات عن تركيبة الأغذية، باستثناء ذلك المقدم من خلال المشاريع وسيُعاد توجيه العمل إلى التركيز على البيانات العالمية والإقليمية لتركيب الأغذية.

وأنجزت منهجية وضع مؤشر للحد الأدنى من التنوع الغذائي وستُركز أنشطة إضافية على تحسينه وتطبيقه واعتماده على المستوى القطري.

(ج) العمل اللائق في المناطق الريفية: سيعاد توجيهه وبناء شراكات استراتيجية

ستُنجز العملية المقررة لوضع المنتجات المولدة للمعارف والرامية إلى تعميم العمل اللائق في المناطق الريفية خلال فترة السنتين 2016-2017. وأطلقت دورة التعليم الإلكترونية بشأن العمل اللائق في المناطق الريفية في يناير/كانون الثاني 2017، وإن مجموعة الأدوات الخاصة بالعمل اللائق في المناطق الريفية وقاعدة البيانات السياسية بشأن العمل اللائق في المناطق الريفية متاحان الآن على شبكة الإنترنت، كما أُطلقت دورة تعليمية إلكترونية بشأن عمالة الأطفال باللغة الإنكليزية في يونيو/حزيران 2016 وسوف تتاح باللغة الفرنسية والإسبانية في عام 2017. وعلى الرغم من أن قاعدة البيانات السياسية ستتطلب تحديثاً منتظماً وستستقبل بلدانا جديدة فيها، سيستلزم العمل وقتاً وموارد أقل. وبالتالي، لن يتطلب العمل الإنمائي ضمن هذا النشاط القدر نفسه من المتابعة المكثفة خلال الفترة 2018-2019. بل سيُوجه التركيز نحو نشر منتجات المعارف هذه من خلال الشبكات التابعة للشركاء.

(د) برنامج العمل الإحصائي: سيجري تبسيطه وسيعاد توجيهه

سيتم تبسيط برنامج العمل الإحصائي وإعادة توجيهه نحو الوظائف التشغيلية المتعلقة بالتنمية المنهجية، إلى جانب اكتساب البيانات ومعالجتها والتحقق منها وإسنادها ونشرها بالنسبة إلى المجالات الإحصائية المشمولة في الوقت الراهن، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإعادة تركيز عملية تنمية القدرات الإحصائية على الأدوات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

وتعزى إعادة توجيه العمل بهذا الشكل إلى إنشاء مكتب كبير الإحصائيين، وفصل الأدوار بين شعبة الإحصاء مكتب كبير الإحصائيين. ستلغي شعبة الإحصاء التركيز على دور المؤسسي لتنسيق الإحصاءات، نظراً إلى أن الدور هذا يقع الآن بشكل رئيسي على عاتق مكتب كبير الإحصائيين، كما أنها ستعيد تركيز عملها على الوظيفة التشغيلية المتمثلة في تنفيذ برنامج العمل الإحصائي الموكل إلى شعبة الإحصاء. ويغطي ذلك أنشطة منهجية ومتعلقة بتوليد البيانات للمجالات الإحصائية المشمولة حالياً، فضلاً عن دعم العمل الخاص بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تقع ضمن ولاية المنظمة. ومن حيث التطوير الإحصائي، سوف تعيد شعبة الإحصاء تركيز عملها بشكل رئيسي على وضع أدوات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ونقل المعارف والمنهجيات إلى البلدان.

(هـ) العمل على بعض السلع الأساسية غير الغذائية: **سيوقف العمل به وبناء شركات استراتيجية.**

سيتم وقف العمل على بعض السلع الأساسية غير الغذائية التي ليس عليها طلب مرتفع، أو حيث تقوم مؤسسة أخرى بعمل مشابه، أو الاضطلاع به عبر إقامة الشركات على النحو التالي:

- الجلود الكبيرة والصغيرة: وقف العمل على الجلود الكبيرة والصغيرة التي ليس هناك طلب عليها، ويتمثل هذا العمل أساساً في جمع البيانات ونشرها.
- القطن: إقامة شراكة مع اللجنة الاستشارية الدولية للقطن لتوفير الإحصاءات بشأن أسواق القطن (الإنتاج والاستخدام والتجارة والمخزونات والأسعار) إلى جانب تقييم الأسواق على المدى القصير وتوفير التوقعات الخاصة بها. وستركز المنظمة على التوقعات على المدى المتوسط التي ستدرج في الفصل عن القطن في التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، وعلى عمل تحليلي آخر بحسب الاقتضاء.
- ثمار الحمضيات: وقف إصدار الموجز بعنوان "الإحصاءات بشأن ثمار الحمضيات" بسبب انخفاض الطلب عليه. وعلاوة على ذلك، يمكن الحصول على البيانات والإحصاءات بشأن ثمار الحمضيات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة.

وتجدر الإشارة إلى أن شعبة التجارة والأسواق ستواصل تقييم الأسواق والقيام بتحليلات للسياسات بالنسبة إلى السلع الأساسية غير الغذائية التي عليها طلب أو غير المشمولة في عمل أي مؤسسة دولية أخرى (مثل الشاي والسكر والألياف والموز والفواكه الاستوائية).

الفقرة 62 من برنامج العمل والميزانية - إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية

(أ) **التقديرات العالمية للمصيد المتوقع: سيوقف العمل بها**

تضع المنظمة التقديرات العالمية للمصيد المتوقع كل 10 سنوات تقريباً من أجل تقييم تطوّر العمليات الخاصة بمصايد الأسماك في هذا الصدد. وخلال السنتين الماضيتين، اضطلعت إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية (إدارة مصائد الأسماك) بهذا العمل المزمع إنجازه بنهاية عام 2017. وبالتالي ليس من المتوقع القيام بأي عمل إضافي بهذا الشأن قبل عقد من الزمن.

(ب) **وضع أطلس الأمم المتحدة ومنصة النظام العالمي للمعلومات عن مصائد الأسماك للبيانات المكانية: سيجرى**

تبسيطه وبناء شركات استراتيجية

تماشياً مع الاستراتيجيات المؤسسية، تحدّد إدارة مصائد الأسماك من تدخلها المباشر في عمليات تطوير تكنولوجيا المعلومات وتعزز الجهود المبذولة في مجال إدارة البيانات. وكتيجة لذلك، سيتم ترحيل منصة النظام العالمي للمعلومات عن مصائد الأسماك لتصبح جزءاً من حافظة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة، مع ضمان الحفاظ على قدراتها، بما فيها التطبيقات الجغرافية المكانية، وصورها. ولهذا السبب، تحدّد إدارة مصائد الأسماك من استثمارها في هذا المجال من دون المسّ بالنتائج.

وإن هذا التحول في المسؤوليات الخاصة بتكنولوجيات المعلومات قد أثار أيضاً على مدخلات إدارة مصايد الأسماك في أطلس الأمم المتحدة، وهو نشاط فقد من زخمه بفعل تحديد مخرجات أكثر استهدافاً قائمة على تعزيز الشراكات. ولقد سمح العمل مع شركاء داخليين وخارجيين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، لإدارة مصايد الأسماك وضع منتجات مكانية أمتن باستثمارات أقل. وعلى سبيل المثال، تعزز إدارة مصايد الأسماك الشراكات في سياق مشروع البحار الذكية (iMarine)/مشروع الجسر الأزرق (BlueBRIDGE)، حيث يجري إصدار الأطلس العالمي للتونة بنسخته الجديدة (https://i-marine.d4science.org/web/fao_tunaatlas). وسيوفر ذلك خدمات البيانات إلى المنظمة والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، وسيستبدل النسخة الحالية لأطلس التونة الصادر عن النظام العالمي للمعلومات عن مصايد الأسماك (<http://www.fao.org/figis/geoserver/tunaatlas/>). وبالتالي فإن إدارة مصايد الأسماك تحدد من الاستثمارات ولكنها تحسن التنفيذ عبر شراكات أمتن.

(ج) تكنولوجيات تربية الأحياء المائية: سيوقف العمل بها وسيعاد توجيهها

مع أن التكنولوجيات الخاصة بتربية الأحياء المائية تتسم بأهمية كبيرة من حيث تحسين الإنتاجية وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من كل وحدة إنتاج، فإن تطويرها الآن قائم على القطاع الخاص. وشكلت تربية الأحياء المائية، خلال العقود الأربعة المنصرمة، نظام إنتاج الأغذية الأسرع نمواً في العالم. وكان هذا الإنجاز ممكناً بفضل التطور التكنولوجي الملحوظ في كافة المجالات التالية: البنى الأساسية، ونظم الأعلاف والتغذية، والانتقاء الوراثي وما إلى ذلك. وستكون التطورات التكنولوجية المقبلة مهمة أيضاً لتحسين الإنتاجية وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عن كل وحدة إنتاج. غير أن إدارة مصايد الأسماك تعتبر أن هذه التطورات أصبحت راسخة في القطاع الخاص، لذا بإمكانها توجيه قدراتها بمزيد من الفعالية نحو جوانب أخرى، مثل دعم قدرات البلدان على الاستثمار في تربية الأحياء المائية.

(د) وضع أدوات عالمية للحكومة: سيعاد توجيهه

سيُعاد توجيه العمل على وضع أدوات عالمية للحكومة للتركيز على التنفيذ. فبعد انقضاء فترة ركزت فيها إدارة مصايد الأسماك بشكل كبير على وضع أدوات جديدة مثل الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والخطوط التوجيهية الخاصة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم، فإنها تركز الآن على تنفيذ هذه الأدوات إلى جانب مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وذلك من خلال المساهمات الطوعية بشكل أساسي. ولا يؤثر التغيير هذا في التوجه على مشاركة إدارة مصايد الأسماك في المنتديات والعمليات العالمية (مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض) التي ستستمر على النحو المعتاد. وسيستمر العمل أيضاً على خطط توثيق المصيد وقياس معدات الصيد إلى حين إنجازهما (انظر أدناه).

(هـ) وضع الخطوط التوجيهية بشأن خطط توثيق المصيد: سيوقف العمل به وسيعاد توجيهه

تطلب وضع الخطوط التوجيهية بشأن خطط توثيق المصيد استثماراً كبيراً لموارد إدارة مصايد الأسماك خلال الفترة 2016-2017. وأُنجزت العملية التشاورية الثالثة بنجاح في أبريل/نيسان 2017، وسوف تُعرض الخطوط التوجيهية على مؤتمر المنظمة في يوليو/تموز 2017 لاعتمادها ولتتمكن البلدان من استخدامها.

(و) نشر معلومات محدّثة عن السلع الأساسية في نسخ مطبوعة: **سيوقف العمل بها**

سيوقف نشر المعلومات المحدّثة عن السلع الأساسية، في نسخ مطبوعة نظراً إلى قلة الاهتمام بها، لا سيما وأن المعلومات قد أصبحت متاحة الآن كذلك من مصادر أخرى. ويشير مجال إلغاء التركيز هذا خصيصاً إلى المطبوعات الورقية للمعلومات المحدّثة عن السلع الأساسية في النظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك (GLOBEFISH)، والذي سيوقف العمل به من الآن فصاعداً. وتتاح المعلومات الآن عبر الموقع الإلكتروني لهذا النظام مما يعني أنه سيستمر في توفير المعلومات إلى البلدان والأطراف المعنية. ولن تطرأ أي تغييرات على النظام الكمبيوتر للمصيد السمكي في العالم (FISHSTAT) أو المعلومات التي يحتوي عليها.

(ز) العمل على إصدار الشهادات كأداة لتحديد المعايير القياسية: **سيوقف العمل به وسيعاد توجيهه**

تم استكمال العمل على إصدار الشهادات باعتبارها أداة لتحديد المعايير القياسية استناداً إلى صكوك المنظمة وسوف يعاد توجيهه. ولقد وضعت إدارة مصايد الأسماك خطوطاً توجيهية للتوسيم الإيكولوجي وإطار لتحديد المعايير القياسية من أجل تقييم خطط التوسيم الإيكولوجي. ولقد أنجز هذا العمل غير أن البلدان الأعضاء قد أوضحت أنها لا ترغب في أن تنخرط إدارة مصايد الأسماك مباشرة في تقييم هذه الخطط. ونتيجة لذلك، تركز إدارة مصايد الأسماك على دعم المبادرة العالمية بشأن استدامة الأغذية البحرية في مساعيها الرامية إلى وضع أدوات لتحديد المعايير القياسية التي ستُقيم خطط التوسيم الإيكولوجي على أساسها. وإن مشاركة المنظمة، بصفة مراقب في المبادرة العالمية بشأن استدامة الأغذية البحرية، تضمن الامتثال للخطوط التوجيهية من بين أمور أخرى.

الفقرة 63 من برنامج العمل والميزانية – إدارة الغابات

(أ) البرامج الوطنية للغابات: **سيعاد توجيهها**

سيتم الحدّ من العمل على البرامج الوطنية للغابات وإعادة توجيهه نظراً إلى أن معظم البلدان أصبحت تملك، إثر دعم المنظمة خلال العقد المنصرم، برنامجاً وطنياً فعالاً للغابات، وذلك تماشياً مع مبادئ السيادة والقيادة القطرية والشراكة والمشاركة والتكامل الذي يتخطى قطاع الغابات وحده. ويتم تنفيذ المبدئين الأولين بشكل جيّد في العموم مما لا يستدعي دعماً إضافياً من المنظمة. ويبقى المبدأ الثالث ضعيفاً نسبياً وسيستمر تعزيزه من خلال عمل المنظمة المشترك بين القطاعات في سياق البرنامج الاستراتيجي 2 ومن خلال مرفق الغابات والمزارع. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل المنظمة دعم حوكمة الغابات ووضع سياسات بشأن الغابات وتنفيذها على المستويين القطري والعالمي.

(ب) العمل على الحشرات الصالحة للأكل: **سيوقف العمل به**

أسفر هذا العمل عن نشر الدراسة الحرجية الواسعة الاستخدام رقم 171 بعنوان "الحشرات الصالحة للأكل: التوقعات المستقبلية لأمن الأغذية والأعلاف". وسيستند الدور المستقبلي للحشرات الصالحة للأكل في مجال الأمن الغذائي والتغذية بشكل أساسي على تربية الحشرات، لا سيما لأعلاف الحيوانات (بدلاً من جمعها في الأماكن البرية بما فيها الغابات)، ولا يندرج ذلك في سياق الغابات.

(ج) إدارة مستجمعات المياه: سيعاد توجيهها

سيُنقل محط التركيز إلى دور إدارة مستجمعات المياه في إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود، كجزء من البرامج الاستراتيجية. ويرتبط انتقال محط التركيز أساساً بتحديد أولويات العمل في مجال تغيير المناخ. وثمة حاجة، في ما يخص إدارة مستجمعات المياه، إلى زيادة الدعم المقدم للوقاية من مخاطر الكوارث وإدارتها في ظل زيادة تواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة. وبالإضافة إلى ذلك، سيتطلب تغيير المناخ تعزيز قدرة مستجمعات المياه (باعتبارها نظم إيكولوجية) والتجمعات التي تعيش في مستجمعات المياه على الصمود أمام آثار تغيير المناخ.

(د) صون التربة والمياه: سيجرى تبسيطه وسيعاد توجيهه

تقود شعبة الأراضي والمياه، التابعة لإدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه، عمل المنظمة في مجال صون التربة والمياه في القطاعات الزراعية كافة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع المؤسسات الشريكة والبلدان الأعضاء. وسيُنقل العمل الفني لإدارة الغابات في مجال صون التربة والمياه إلى المجالات المشار إليها في الفقرة (ج) إدارة مستجمعات المياه (انظر أعلاه). وثمة الكثير من التوجيهات الفنية المتاحة حالياً عن صون التربة والمياه، وستضطلع شعبة الأراضي والمياه، التي تتمتع بالخبرة اللازمة، بعمل إضافي في هذا المجال من أجل تفادي الازدواجية. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح منظمات أخرى معارف كثيرة عن صون التربة والمياه في مجال الغابات مثل الدراسة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد.

(هـ) العمل الخاص بحيازة الغابات: سيعاد توجيهه

عقب المبادرات الناجحة للتوعية بالخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية)، ولا سيما بقيمة الخطوط التوجيهية الطوعية بالنسبة إلى معالجة قضايا حيازة الغابات، سيتم خفض العمل في هذا المجال والتركيز على دعم البلدان التي أعربت عن اهتمامها باستخدام الخطوط التوجيهية الطوعية لتحسين نظم حيازة الغابات لديها. ومنذ اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية في عام 2012، تركز عمل المنظمة في مجال حيازة الغابات على تعزيز تنفيذها، لا سيما من خلال المساهمة في أنشطة التوعية وتنمية القدرات. وستواصل المنظمة دعم البلدان لتحسين حيازة الغابات، غير أن محط تركيز العمل في مجال الغابات سيُنقل نحو توفير الدعم الفني لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بعلاقتها مع الغابات، وذلك بناء على طلب البلدان.